

التعددية الثقافية وسياسة الاعتراف عند تشارلز تايلور

*Multiculturalism and the politics of recognition according to Charles Taylor*بوشنتوف إسماعيل¹، أمحمد شيخ²*¹ مخبر الفينومينولوجيا وتطبيقاتها، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

ismail.bouchentouf@univ-tlemcen.dz

² مخبر الفينومينولوجيا وتطبيقاتها، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

m'hamed.chikh@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/04/12

تاريخ القبول: 2025 /03/03

تاريخ الاستلام: 2024/10/27

ملخص: نعالج في هذه الورقة البحثية، ظاهرة التنوع و الاختلاف الثقافي التي أصبحت تشهدها الأنظمة الليبرالية الغربية وذلك في ظل تزايد النقاشات المعاصرة حول التعددية الثقافية، بين الباحثين والمفكرين خاصة عند أهم الفلاسفة المعاصرين الكندي تشارلز تايلور، الذي حاول البحث في إمكانية إيجاد السبل الكفيلة للاندماج الاجتماعي و العيش المشترك، وتبني هوية متعددة الثقافات، وذلك في ضوء نظرية جديدة تعرف بتعددية ثقافية قائمة في جوهرها على سياسة الاعتراف بالهويات الثقافية، مع المحافظة على أصالة كل هوية، وتبني مفهوم الكرامة المتساوية بين جميع الناس، مع رفع العي عن الاختلافات والاعتراف بها تحت إطار ما يسمى بسياسة الاختلاف، وذلك في إطار مشروع ديمقراطي تشاركي تنصهر فيه جميع الثقافات في ثقافة واحدة، مع المحافظة على خصوصية كل هوية وكل جماعة.

كلمات مفتاحية: التنوع الثقافي؛ التعددية الثقافية؛ الهوية؛ الاعتراف؛ الاختلاف.

Abstract

This research paper examines the issue of cultural diversity and the changes in Western liberal systems, amid the growing discussions and debates about multiculturalism. This includes the work of the well-known contemporary philosopher, the Canadian Charles Taylor, who has focused on finding ways to promote social integration and coexistence while embracing a multicultural identity. Taylor's research is based on the concept of multiculturalism, which focuses on recognizing and preserving cultural identities while promoting equal dignity for all individuals. This approach seeks to acknowledge and celebrate differences rather than ignoring them. The ultimate goal is for all cultures to merge into a unified culture while still respecting the unique characteristics of each identity and group.

Keywords: Cultural diversity; Multiculturalism; Identity; Recognition; Difference

*المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

شكّلت ظاهرة التنوع والاختلاف الثقافي التي تشهدها المجتمعات الغربية المعاصرة، ذات التوجه الديمقراطي الليبرالي، نقاشاً واسعاً بين الباحثين والمفكرين، وخاصة عند أهم الفلاسفة المعاصرين الكندي تشارلز تايلور*، الذي حاول البحث في إمكانية إيجاد السبل الكفيلة للاندماج والعيش المشترك، وتبني هوية متعددة الثقافات، وذلك في ضوء نظرية جديدة تعرف بالتعددية الثقافية، القائمة في جوهرها على سياسة الاعتراف السياسي بالهويات والجماعات الثقافية المختلفة، التي تكوّن منها المجتمع الحديث، وفي هذا الإطار توسع مفهوم التعددية الثقافية، وتطوّر كاتجاه فكري وسياسي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وبرز معه خطاب الاعتراف بالهويات الثقافية في أمريكا الشمالية، وميلاد التيار الجمعاتي الذي يعدّ تايلور أبرز الممثلين له، حيث يطالب فيه بحقوق الأقليات وبالمساواة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى الحساسية التي أصبح يتمتع بها مطلب الاعتراف في العالم وبالأخص في كندا، جعلته من بين تحديات القرن الواحد والعشرين، والتي تتعلق بالاختلافات الثقافية وقضايا انفجار الهويات الفرعية، التي ظهرت بفعل عوامل متعددة أبرزها الاستعمار الحديث، وتزايد حركات الهجرة في ستينات القرن الماضي من دول الجنوب نحو دول الشمال، جعلت من هذا الموضوع موضوعة تبنّاها الفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع خاصة، للبحث عن تأصيل فلسفي له، وهذا ما يتبيّن مع تشارلز تايلور الذي اقترنت أطروحة الاعتراف باسمه، الذي سعى في دراساته إلى تحديد معالم الدولة الديمقراطية الحديثة، القائمة على المساواة في الواجبات والحقوق، وعلاقتها بالجماعات الإثنية والدينية وهي المسلمة التي انطلق منها في نظريته حول التعددية الثقافية، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وتجسيده من خلال سياسة اعتراف حقيقية بالتنوع والاختلاف الثقافي.

وعليه سنحاول في هذه الدراسة البحث عن الآليات الجديدة في إدارة هذا التنوع والاختلاف الثقافي، انطلاقاً من مفهوم الاعتراف وفق رؤية فلسفية معاصرة، تأخذ في حسابها الأبعاد الأخلاقية والسياسية للهوية الحديثة، داخل الجماعة الثقافية التي تشكّلت منها والسبل الكفيلة لحمايتها، وعليه ما مدى مساهمة سياسة الاعتراف عند تايلور في المحافظة على هذا التنوع والاختلاف الثقافي الذي تشهده المجتمعات الغربية المعاصرة؟ وما هي ملامح هذه السياسة الجديدة؟

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث، كمحاولة لإلقاء الضوء على فكرة التعددية الثقافية التي تعدّ من القضايا الهامة في العصر الحديث، وخاصة في الأنظمة الليبرالية الغربية التي تعاني حساسية في هذا

الموضوع نظرا للتنوع الثقافي المتزايد، وفي كيفية التعامل معه من خلال التحول من التنوع الثقافي إلى الاعتراف السياسي بهذا التعدد والاختلاف الهوي .

ولبلورة هذا التصور انطلقنا من الفرضيات التالية التي تشكل في الوقت ذاته موجّهات لهذه

الدراسة:

- كيف انتقل الإنسان من التنوع الثقافي (كارث للإنسانية) إلى تعددية ثقافية تحافظ على الإنسان كذات لها خصوصياتها وانتماءها لجماعتها؟

- كيف تطورت التعددية الثقافية كاتجاه فكري وسياسي في العصر الحديث في ظل الحاجة إلى إعادة قراءة معاصرة لمفهوم الهوية والاعتراف؟

- إلى أي مدى ساهمت سياسة الاعتراف عند تاييلور في بلورة تفكير جديد يعنى بالاختلافات الثقافية وقضايا الهوية؟

وحقّ نتمكن من معالجة إشكالية المقال، تم الاعتماد على المنهج التحليلي لما يتميز به من خصائص تتناسب والأغراض العملية للموضوع المطروح، كونه سمح لنا بالتعرف على طبيعة المجتمعات الغربية المعاصرة التي أصبحت متعددة الثقافة والهوية وكيف يمكن صياغة مفهوم جديد لها في ظل الحديث اليوم عن هويات يتشكل منها المجتمع الحديث، وكيف يمكن توحيدها والاعتراف بها.

2. من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية .

ارتبطت التعددية الثقافية في نشأتها، بالتنوع الثقافي الذي رافق الإنسان منذ وجوده، وأنشأ بفضل ثقافات متعددة وخلف وراءه حضارات مختلفة عبر العالم، من مبدأ "أنه لا توجد حضارة إنسانية واحدة بل حضارات متنوّعة"¹ وهو ما وقف عليه الباحثين والمؤرخين وخاصة علماء الأنثروبولوجيا، في أن التنوع الثقافي هو المرتكز الحقيقي الذي قامت عليه حياة المجتمعات إذ "لم يكن التعدد pluralité متأثرة الإنسان، بل قانون الأرض كما تقول حنا أرندت، إنه التنوع والتكاثر والتناسل، وكل البدايات المتجددة للكائنات، ليس الإنسان سوى أحد تجلياته"²، لذلك فإن المتتبع لتاريخ تطور الشعوب والحضارات عبر العالم، يدرك جيدا أن حياة الإنسان قد تطورت عبر العصور، وأن ميزتها قامت على أساس التنوع والاختلاف بين المكونات الثقافية داخل المجتمع الواحد، وذلك منذ بداية تشكيلها من جنس وعرق وإثنية وبالتالي "يعتبر التعدد الإثن- ثقافي من المعطيات القديمة لتاريخ البشرية"³، وهذا ما يشير إلى مسلمة أساسية وهي أن التنوع الثقافي كموروث للإنسانية أصبح بمثابة حتمية تاريخية نحتفي به، ونحتفي بوجود ثقافات متعددة عبر العالم "لذا تبدو الثقافات في غاية التنوع، والتنوع في مضمونه أغنى من التعدد، فهو يشير إلى اختلاف المعايير والرؤى المنهجية بما تتجاوز الاختلاف"⁴.

ومن هنا يصبح التنوع تعبير عن القبول والاعتراف، وتجاوز الاختلاف وليس الرفض وعدم قبول ثقافة الآخر، وهذا ما يؤكد أن التعددية الثقافية، أصبحت بمثابة نظرية سياسية في التعامل مع التنوع الثقافي وحمايته. وهذا التنوع هو اليوم بمثابة واقع ينبغي الاحتفاء به، وحمايته وإثرائه، وهو ما تنص عليه المادة الأولى من إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي والتي تؤكد فيها على ما يلي " تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، والتنوع الثقافي بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع وهو ضروري للجنس البشري وبهذا المعنى فهو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه، لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة"⁵ وهذا ما تسعى إلى تجسيده جميع الدول، وخاصة تلك التي تتميز بنسيج ثقافي متنوع، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن تاريخ الإنسانية حافل بثقافات متنوعة ومتعددة، وليس ثقافة واحدة، ومادامت هذه الأخيرة مرتبطة بالبيئة وبالبشر الذي طوّرها، فإن الحضارة مرادفة للثقافة التي أنتجتها وتنوّعت بتنوّعها،

ولهذا نجد أن التنوع الثقافي كحقيقة وواقع قائم بذاته، تطور وارتقى إلى نظرية سياسية تعبر عن ممارسة عملية، هي التعددية الثقافية حيث تجلّى هذا المصطلح أكثر في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية الغربية، التي أصبحت تتكون في غالبيتها من تركيبة مجتمعية متنوعة الأطياف والأجناس، مبني على أساس الاختلافات العرقية والدينية والقومية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تشكّل فئات جديدة تبشر بظهور أقلييات تطالب بحقوقها، والاعتراف بها من داخل المجتمع وليس خارجه، وقد بدأت ملامح هذه السياسة تظهر في ستينات القرن الماضي، في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا لذلك أصبحت التعددية الثقافية بمثابة "حركة سياسية أوسع تهدف إلى احتواء أكبر للجماعات المهمّشة دون استثناء"⁶، لذلك نجد أن المجتمعات الحديثة والمعاصرة، تتواجد فيها أقلييات متفرقة استطاعت الاندماج والاعتراف بها، وهي تسعى اليوم إلى المحافظة على هذا الزخم البشري، وفي هذا الإطار يؤكد كارل بوبر في كتابه المجتمع المفتوح وخصومه 1945 "أن المجتمع المفتوح في الديمقراطية الليبرالية يتعارض مع الشمولية التي تمثل المجتمع المغلق وعليه أن يفخر بنفسه كونه مجتمع لا يحمل فكرة بل الكثير من الأفكار، إن المجتمع الذي ليس لديه اعتقاد مفرد، ودين مفرد بل العديد من الاعتقادات والأديان، هذه القدرة على احتضان هذا التعدد والتنوع في الأفكار والاعتقاد، هي دليل على قوة الغرب الفائقة"⁷ هذا التعدد حسب كارل بوبر هو جوهر الحضارة الغربية والعقيدة التي يؤمن بها الغرب، وكما يرى أشعيا برلين أن فكرة التعدد، ما هي إلا نقيض للأحادية التي لا منطق لها ولا فلسفة لها في عصر اليوم، بل أن التعدد والتنوع الثقافي "قيمة إنسانية أساسية، وعقيدة ليبرالية تقع على النقيض المباشر من الأحادية، بل هي عقيدة الأنظمة الشمولية التي تطيح بالتنوع اللاهائي للبشر"⁸.

3. تطور التعددية الثقافية في ضوء تطور المفهوم الحديث للهوية وسياسة الاعتراف

1-3 في دلالة مفهوم التعددية الثقافية:

تعتبر التعددية الثقافية من المفاهيم الحديثة، التي صاحبت تطور الإنسان والمجتمع منذ عصر النهضة، وصولاً إلى عصرنا الحالي، حيث أدت حركة الهجرة إلى الدول القومية الغربية الحديثة، بعد الحرب العالمية الثانية مثل جماعات الأتراك في ألمانيا، والكاريبيين الأفارقة في المملكة المتحدة، فضلاً عما يطلق عليها الأقليات القومية كسكان الكيبك أو الكنديين الفرنسيين، أو الأمريكيين الأفارقة، إلى وجود طبقة اجتماعية لا تعتبر من السكان الأصليين، سميت بعد ذلك بالأقليات، لذا غلب على وصف التعددية الثقافية العلاقة بين الأغلبية والأقلية، لهذا يرى الباحث علي راتنسي أن مصطلح التعددية الثقافية "ظهر في الخطابات العامة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، عندما بدأت كل من أستراليا وكندا في التصريح بتأييدهما لها، لكونها في حاجة إلى تبني فكرة الهوية متعددة الثقافات"⁹ وقد انتشر مفهومها على أوسع نطاق في أمريكا الشمالية وخاصة في الأنظمة السياسية ذات التوجه الليبرالي وذلك بسبب الهجرات الواسعة لجماعات تشكل أعراق وثقافات مختلفة، حيث اختارت كندا رسمياً في عام 1971 " انتهاج سياسة سميت تعددية ثقافية، لمعالجة مطالب الأقليات الكيبككية، ومجموعة الأقلية الأخرى الأصلية أو المنحدرة من الهجرة، وقد كشفت الولايات المتحدة من جهتها خلال الثمانينات، عن الإجراءات ذات الوجهة الثقافية التعددية "¹⁰.

ومع بداية التسعينات، تطور مفهوم التعددية الثقافية وشهد رواجاً ونقاشاً واسعاً مع فلاسفة ما بعد الحداثة وفي مقدمتهم ويل كيمليكا، وتشارلز تايلور إذ اعتبرت كنظرية " تتميز بتركيزها على أهمية الوعي بالذات الجماعية، من منظور أن ذلك ما يميز عالم ما بعد الحداثة، حيث الإثنيات والزعات القومية والقبلية "¹¹ وهذا ما جعلها تظهر بوصفها تياراً سياسياً واجتماعياً، يحاول المحافظة على التنوع الثقافي الذي تميزت به حياة المجتمعات المتعددة ثقافياً لذلك فإن " مصطلح التعددية الثقافية لا يستعمل لوصف مجتمع متنوع ثقافياً فحسب، لكنه يشير إلى نوع السياسة التي تهدف إلى حماية هذا التنوع الثقافي "¹².

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن المقصود بالتعدد الثقافي عند تايلور هو التعدد العرقي والقومي، لهذا فرض نمو التعدد الثقافي والاجتماعي المتزايد تحولاً في المنظور السياسي، والذي ينبغي إدارته والتعامل معه في جانبه السياسي العام الذي يعبر عن خصوصية الأفراد داخل وحدة الجماعة، وهو الأمر الذي أدى إلى نمو ظاهرة التعدد بشكل كبير في المجتمعات الغربية في مقابل تراجع وانحلال المجتمعات التقليدية وتفككها، كما زاد عامل الهجرة في هذه الدول " في تنامي التنوع وتعاضم الاختلاف وباتت تصنف أنها متعددة القوميات (multinationales)، ومتعدد الأعراق (polyethniques) "¹³.

ولقد اختلفت التعاريف حول مفهوم التعددية الثقافية multiculturalisme منها:

- أن التعددية الثقافية هي " بمثابة نظرية سياسة في التعامل مع التنوع الثقافي، بحيث تركز على فكرة اقتسام السلطة ما بين مختلف الجماعات الثقافية، على أساس المساواة والعدالة والاعتراف رسمياً بالتنوع الثقافي، ومن ثم تطبيق ذلك عملياً من خلال سياسات الهوية، التي تسعى إلى القضاء على التمييز والظلم وتعزيز التعايش والحوار بين مختلف الثقافات .. وبالتالي فهي مجموعة من السياسات التي تصاغ تحديداً، من أجل مساعدة الأقليات الثقافية مادياً ومعنوياً"¹⁴.

- إنها سياسة عامة، فهي سياسة معنية بتلبية احتياجات الجماعة الثقافية على صعيد التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية"¹⁵.

- وتستخدم الأنثروبولوجيا مفهوم التعددية الثقافية للدلالة على جماعات تختلف أنماط الحياة لدى كل منها، اختلافاً شاسعاً عن غيرها، أما العلوم السياسية فتستعمل هذا التعبير للدلالة على جماعات ذات فروق، ومميزات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية محددة، وتشكل هذه المميزات الملحوظة قاعدة لقوتها السياسية"¹⁶.

ويستخدم تشارلز تايلور مصطلح التعددية الثقافية في مقالته سياسة الاعتراف للإشارة إلى "مجموعة من السياسات العامة التي تُسبغ على مختلف الثقافات نوعاً من الاعتراف الرسمي"¹⁷.

كما يصف الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا بأن هذا العصر هو عصر الهوية الثقافية، إذ أصبح نسق التعدد للجماعات متشكلاً وفق العرق، واللغة والإثنية والجنس، وبمعنى شامل وفق الهوية الثقافية، أي أن الثقافة تشكل الهوية السياسية للجماعات"¹⁸.

2-3- مفهوم الهوية:

مفهوم الهوية من المفاهيم الشائكة التي نالت اهتمام وتفكير العديد من الفلاسفة، وقد زادت أهمية البحث في الهوية بعد ظهور الحداثة، خاصة مع بروز العولمة في إطار تعدد الهويات. أو ما يعرف بإشكالية التعدد الثقافي التي أصبحت فيها سؤال الهوية من القضايا المركزية في العصر الحديث، فبعدما كانت مقترنة بالفرد أصبحت تقترن أكثر بالجماعة التي تنتهي إليها.

فالهوية مصدر صناعي من كلمة (هو) للدلالة على أن الشيء هو هو وليس غيره، أو بأنه هو هو لم يصير شيئاً آخر، وهي الذات الثابتة من خلال تغير أحوالها مثل هوية الأنا¹⁹،

و في الاصطلاح تطلق الهوية على الشخص الذي تكون ذاته واحدة، لا تخضع للتغيرات التي تطرأ عليه عبر الزمن، ما يعرف بهوية الأنا أو بالهوية الشخصية²⁰.

أما عند تشارلز تايلور فإنه يرى أن الهوية حديثاً، بدأت في التشكل في القرن الثامن عشر ميلادي، وذلك نتيجة لأثر فلسفة ديكارت وفلسفة التنوير، التي جعلت الفرد مركز التفكير، ويؤشر على هذا التصور بمثال أو مفهوم الأصالة عكس الديمقراطية الليبرالية الحديثة التي لطالما انتقدها تايلور، حيث صار فيها البعد المادي هو المهيمن على الهوية " حيث أنها ليست موروثات بيولوجية قبلية، وإنما يشكلها الفرد ويحددها وفقاً لطريقته الخاصة في الحياة غير مستمدة من المجتمع، في إطار ما يسمى

بالفردانية، فهي تتشكل بكيفية ذاتية جوانية²¹. ويرى تاييلور أن " الهوية هي الصورة التي نوجد عليها في الواقع، ومن نكون، ومن أين جئنا، وبمثل هذه الصورة فإن إدراكي للهوية هي الأساس الذي بالقياس عليه نفهم أذواقنا ورغباتنا وأرائنا وتطلعاتنا، وبمثل هذه الصورة، فإن إدراكي للهوية التي أحملها لا يعني بأنني حققته في حال من العزلة، بل يعني أنني قد جعلت الهوية موضوعا للحوار مع الآخرين، وبالتالي فإن هويتي تعتمد إلى حد كبير على علاقتي التحوارية مع الآخرين²²، والحوارية هنا مقصودها أنه ما يبين تماثل وتباين الهويات هي علاقتنا مع الآخرين والتي تتمحور في الشكل الحواري، أي التفاعل مع الأشخاص في إطار ما يسميه جورج هاربرت ميد "الآخرون المانحون للمعنى"²³.

2-3- مفهوم الاعتراف:

ينتمي الاعتراف بما هو مفهوم اجتماعي وسياسي وأخلاقي، إلى مجال الفلسفة الاجتماعية حيث عرف إرهاصاته الأولى مع كتابات نيكولاس مكيا فيلي (1469-1527)، وذلك في محاولة فهمه للحقيقة السياسية للنزاع الانساني القائمة على التنافس والصراع، وكذلك في كتابات فريدريك هيغل (1770-1831)، من خلال جدلية العبد والسيد التي ترمز إلى الصراع من أجل الاعتراف الذي قامت عليه الفلسفة السياسية في القرنين 16 -17 م، والتي كانت تنظر إلى الحياة الاجتماعية كعلاقة مؤسسة على الصراع من أجل الوجود، فالصراع عند هيغل يمثل الوسيلة التي تبحث من خلاله الذات الاعتراف من طرف الغير...وهو اعتراف ذو طابع أخلاقي، لأن تحقيق الوجود الإنساني مرهون بالاعتراف الأخلاقي (الإتيقي) الذي يتم بين الذات والغير²⁴.

وقد تطور مفهوم الاعتراف وأصبح من المفاهيم المركزية في النقاشات المعاصرة والمتعلقة أساسا بالرهانات المرتبطة بالتعددية الثقافية، وحقوق الأقليات الوطنية والثقافية في المجتمعات الليبرالية، وبآليات تحقيق العدالة الاجتماعية، وصراع الأقليات التي تشكو قلة وانعدام الاعتراف بها .

وإذا عدنا إلى مفهوم الاعتراف نجده يشير في معناه إلى الإقرار بخدمة جليلة قدمها لنا فرد أو جماعة، أو هو الحاجة إلى إظهار تقدير ما نحو الآخر، وكثيرا ما يقتزن الاعتراف في اللغة العربية بالشكر والثناء على إنسان والإقرار له بمعروف، أما عند الفقهاء فهو شكر وامتنان وجهر بالحق أحيانا²⁵ ويرى الباحث حسام الدين درويش أن معنى الاعتراف ينطوي على المعرفة في اللغة العربية، فلا يمكن أن نعترف إلا بما لدينا من معرفة تخيلية أو فعلية مسبقة، ويمكن أن نميز بين شكلين من الاعتراف، وهما الاعتراف بفضل الآخر وهو ما تطرق إليه علماء الاجتماع وهو موضوعنا، وتسمى هذه الفاعلية عرفانا يأخذ شكل التقدير أو الامتنان ،و الاعتراف بذنب أو بأمر سلبي اقترفه الأنا، والاعتراف هو علاقة بينذواتية intersubjective مشتركة فعلية أو متخيلة مع الآخر، ويتضمن معنا ايجابيا فمن يعترف يقوم بفعل أو مبادرة ما²⁶.

وقد ظهر مفهوم الاعتراف عند بول ريكور في كتابه الموسوم بـ "مسار الاعتراف"، ومع ممثل الجيل الثالث للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت أكسيل هونيث في كتابه المعنون بـ " الصراع من أجل الاعتراف"،

و في كتاب " المواطنة متعددة الثقافات " عند الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا ، وكذلك عند الفيلسوف الألماني يورغان هابرماس في كتابه " الاندماج الجمهوري " وظهر مع الفيلسوف الكندي تشارلز تاييلور بعنوان " سياسة الاعتراف " في كتابه " التعددية الثقافية، الاختلاف والديمقراطية " .

وقد تنوّعت فهوم واستعمالات الاعتراف la reconnaissance لدى تيار الفلاسفة الغربيين، حيث أن مفهوم الاعتراف عند هونيث يختلف عن كل من تشارلز تاييلور ونانسي فريزر اللذان انصب اهتمامهما على الاعتراف " بالهويات الثقافية والاختلافات الإثنية، أو كما تسميه نانسي فريزر بالسيطرة الثقافية، ، أما تشارلز تاييلور فيتناول مفهوم أو مقارنة الاعتراف من الناحية السياسية، وتوظيفه لتحقيق مطالب سياسية والدّفاع عن مشروعية هذه المطالب، المتعلقة على وجه الخصوص " بالاعتراف العمومي بما يسمى الأقليات الثقافية والإثنية والهويات، أو ما يعرف في أمريكا الشمالية بالجماعات الثقافية، وضرورة تبني السلطات العامة والمؤسسات القائمة، إجراءات منصفة لصالحها تتمثل في الأساس تحقيق مطلب أساسي يتمثل في حصول - الأقليات الثقافية والإثنية - على الاعتراف ضمن ما يسمى بسياسة الاختلاف"²⁷ وعليه يؤكد تاييلور على أهمية الاعتراف في تشكيل الهوية، لأنها حسب نظره لا تتشكل فقط من خلال فهم الفرد لذاته بل أيضا من خلال الاعتراف الذي يحصل عليه من الآخرين . حيث ينتهي في فلسفته السياسية والأخلاقية، إلى نقطة جوهرية هي أن عدم الاعتراف يمكن أن يعدّ نوعا من الظلم الثقافي، لأنه إقصاء للهوية واستبعاد للثقافة الأصلية، وهذا يكون مطلبا استعجاليا، لأن الجماعات التي تحمل همّ الاعتراف تعيش حالة اضطراب في المطالبة " بالاعتراف بالاختلاف"²⁸.

4- من التعددية الثقافية إلى سياسة الاعتراف:

ارتبط مفهوم الاعتراف عند تشارلز تاييلور، أو كما يعتبره هو الحاجة إلى سياسة الاعتراف من خلال مقالته التي نشرت عام 1994م بظاهرة انبعاث الهويات الثقافية، والتي فرضتها في المقام الأول "السياسة الحالية تجاه الأقليات أو الجماعات التابعة، وبعض أشكال الحركات النسوية، وهي ما يطلق عليه اليوم سياسة التعددية الثقافية"²⁹، هذه السياسة أصبحت أمرا واقعا وملحا في المجتمعات الغربية المعنية أكثر بقضية الهوية والتباين الثقافي، وذلك نتيجة تنامي ظاهرة الهجرة، وبروز مطالب الأقليات الوطنية والجهوية، علاوة على مطالب الحركات الاجتماعية الجديدة كالحركة النسوية وحركات أخرى .

الأمر الذي أدى إلى تبلور معيار جديد يحتفي بهذا التنوع وهي سياسة الاختلاف التي يحاول تاييلور تجسيدها في تعبيره عن وجود تنوع ثقافي وكيفية حمايته والاعتراف به على نحو رسمي من طرف الدولة، وهو ما يعكس أن مسألة التعددية الثقافية في العقود الأخيرة، ارتبطت بالاعتراف بالحقوق الثقافية والدينية للمهاجرين بالغرب عموما، وكيف يمكن لهذه الأقليات الاندماج في المجتمعات الحديثة، وخير دليل على ذلك مطالبة السود في أمريكا الاعتراف بكامل حقوقهم المدنية تحت شعار black is beautiful ، وكان ذلك في ستينات القرن الماضي التي أفضت إلى المطالبة بسياسات جديدة للهوية ، وبالتالي يصبح

الاعتراف بالهوية هو حجر الزاوية في تعزيز التفاهم والعدالة الاجتماعية، والتي أخذت الاهتمام الأكبر في بلورة سياسته الجديدة حول الاعتراف.

ولمعالجة هذا التنوع الثقافي، يطرح لنا تايلور سياسة الاعتراف وفق رؤية فلسفية معاصرة وعملية، ينطلق فيها من المفهوم الحديث للهوية وعلاقتها بالآخر، والتحول من المفهوم التقليدي للمعدل القائم على الشرف إلى تبني مفهوم الكرامة المتساوية بين جميع الناس، مع المحافظة على أصالة الذات وصولاً إلى الهوية السياسية وفكرة المواطنة والاندماج الثقافي.

1-4 الاعتراف والهوية الحديثة:

يرتبط مفهوم الاعتراف عند تايلور في هذه الحالة بمفهوم الهوية الحديثة التي خصص لها كتابه "منابع الذات" عام 1989م، التي يشرح فيها كيفية تشكّل الهوية الحديثة من خلال منابعها الأنطولوجية والأخلاقية، والتي تحيل في نظره إلى ما يشكل إدراك الناس لذواتهم والمحددات الأساسية التي تعرفهم ككائنات بشرية وعليه يحمل الاعتراف في جوهره الاعتراف بالهوية المميّزة لكل فرد وتتحدد إلى حد كبير بشكل حوار من خلال تفاعلنا مع الآخرين، والمعاني التي تستمدّها من ثقافتنا وهو ما يجعل الاعتراف ينطلق من أنّ "هويتنا مشكّلة جزئياً باعتراف أو غياب اعتراف الآخرين بنا، أو أيضاً النظرة السلبية التي لديهم اتجاهنا، وقد يلحق ضرر بالغ أو تشوّه خطير بشخص أو جماعة ما، كما أن غياب الاعتراف بالآخر قد يسبب أذى نفسي أو جرح بليغ، أو نوع من أشكال الاضطهاد والإحساس بالظلم، وعليه يصبح الاعتراف هنا ليس مجاملة بل هو حاجة إنسانية حيوية"³⁰ وضرورية لاستمرار وجود الإنسان والمجتمع،

ولنا في التاريخ الحديث أمثلة لمجتمعات وأقليات كانت تعاني التهميش والاحتقار والعنصرية كالصورة الدونية التي كانت تعاني منها المرأة في العصور السابقة، وكذا الصورة الدونية التي عمّمها الاستعمار الحديث منذ سنة 1492م على الشعوب الضعيفة ونخصّ شعوب شمال إفريقيا كالجزائر مثلاً التي قسمها المحتل إلى أهالي وقبائل يحكم أنه مجتمع غير متمدن ومتحضر، وعمل على طمس الهوية القومية المحلية، وعليه فإن "حجب الاعتراف بقيمة الذات هو شكل عنيف من أشكال التعسف والاضطهاد"³¹.

هنا يتّضح جلياً أن خطاب الاعتراف على مستوى الذات أصبح مطلوباً في المجتمعات التي تتضمن سياساتها المساواة التامة بين أفرادها، لأنه أصبحنا نعتبر أن هويتنا تتحدد في اشتباك مع الآخرين الذين يعنوننا، كما أنه على المستوى العام صارت سياسة الاعتراف المساواتي تلعب دوراً يتعاظم باستمرار، وهو ما جعل خطاب الاعتراف والهوية يتمتع بحضور لافت في العصر الحالي، وحسب تايلور أن ما طغى على السطح في الحقبة الحديثة ليس الحاجة إلى الاعتراف، إنما في الشروط التي عبرها يمكن للاعتراف أن يخفق، إنه السبب الذي من أجله، لم يكن الاعتراف حاجة أول مرة، وهذا لا يعني أن الناس في السابق لم يكونوا

يتملكون هوية أ ويفتقرون إلى اعتراف الآخرين ولكن على العكس من ذلك، لأن مسألة الهوية والاعتراف كانت تثير آنذاك بالنسبة إليهم إشكاليات قليلة جدا³²، وبالتالي لم تكن موضوع للنقاش لأنها لم تكن تطرح مشكلا.

2-4- الاعتراف ومفهوم الكرامة:

اعتمد تايلور في بلورة نظرية سياسة الاعتراف على دراسة خاصة أجراها للفيلسوف الألماني فريدريك هيجل، من خلال الطرح الذي قدمه حول مثاله الشهير (جدلية العبد والسيد) التي اعتبرها بمثابة صراع من أجل الاعتراف أو "تمثيل لسياسة الكرامة وإنصافا للذات"³³، كون كل وعي في هذه الجدلية يسعى إلى اعتراف الآخر وفي هذا الإطار أدى هذا الصراع من أجل الاعتراف إلى تحولات في المجتمع الغربي أفضت إلى انبعاث الاعتراف إلى الواقع. حيث كان التحول الأول من تبني قيمة الشرف l'honneur إلى قيمة الكرامة la dignité، التي أدت إلى التبشير بسياسة كونية تؤكد على الكرامة المتساوية لكل المواطنين، وبالتالي "انهيار التراتيبات الاجتماعية التي كانت تقوم على أساس الشرف"³⁴ الذي كان مخصوصا به البعض دون الجميع بمعنى مواطنين من الدرجة الأولى والثانية، غير أن هذه التراتيبات التي ظلت سائدة في العصور القديمة والوسطى، عرفت انهيارا في العصور الحديثة وبالتالي أصبح "كل واحد يتمتع بالكرامة"³⁵، ما سترتب عنه نتائج في غاية الأهمية، وبالأخص في الأعمال التي يقوم بها الفرد مهما كانت منزلته والتي تستحق الاعتراف وبالتالي يصبح مفهوم الشرف دون أهمية. أما التحول الثاني فقد تجسد في تطور الفكرة الحديثة عن الهوية مما أدى إلى ظهور سياسة التباين (سياسة الاختلاف) difference of politics، تعني الإقرار بوجود الهوية المميزة لهذا الفرد أو تلك الجماعة بحيث يتم بموجب ذلك تمييزها عن هوية أي فرد آخر أو أية جماعة أخرى والقضية الرئيسية ضمن التغيير الثاني قد جرى تجاهلها وتهميشها، ثم شرع في استيعابها بواسطة هوية مهيمنة في هوية الأكثرية، ومثال ذلك السود والهنود الحمر والشعوب المستعمرة المهيمن عليها من طرف الاستعمار الأوروبي، هذا يفضي إلى بروز نوعين من سياسة الاعتراف هما سياسة الاعتراف المساواتي وسياسة الاعتراف بالاختلاف³⁶، وهذا ما تميز به طرح تايلور في تأكيده على المستوى الجماعي للاعتراف، بمعنى آخر الإقرار بشكل رسمي بالاختلافات الموجودة داخل المجتمع الواحد، لأنه أصبح من الضروري اليوم الاعتراف بالهوية المميزة سواء لهذا الفرد أو تلك الجماعة، وذلك قصد الحفاظ على خصوصية كل فرد أو جماعة مهما كان انتماءها، ومن هنا برزت الحاجة إلى الاعتراف لدى الأقليات، بخصوصياتها وتباينها فيما بينها وبين الأكثرية المهيمنة ثقافيا³⁷، وعليه يحاول تايلور الوصول إلى فكرة الاعتراف المتساوي من خلال طريقتين:

الأولى: وهي سياسة المساواة في الكرامة، والتي تعني المساواة في الحقوق وفي توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسلطة السياسية

و الثانية: هي سياسة الاختلاف التي تمكننا من التعرف على خصوصية كل فرد أو جماعة .

3-4- الاعتراف وأصالة الذات:

زادت أهمية مفهوم الاعتراف عبر المفهوم الجديد للهوية الفردية والتي ظهرت مع نهاية القرن 18 وهي هوية فردانية خاصة بي والتي اكتشفها بنفسه، ويتمثل هذا المفهوم في مثال الأصالة *authenticité* التي تعني "أن أكون مخلصا لذاتي ولنمط وجودي الخاص"³⁸ وهو بمثابة مفهوم أخلاقي أثر في الوعي الحديث، وبخاصة في الاختلافات الأخلاقية بين البشر، إذ كل واحد من الناس يتمتع بحس أخلاقي، هذا المثال استعاره تاييلور من خلال الفيلسوف الألماني يوهان هردر (1744-1803) الذي نادى بفكرة الأصالة، وقبله كان المفكر الفرنسي جون جاك روسو، حيث أن هردر يعتبر أن كل واحد منا في الحياة له طريقة خاصة به ،هذا ما يحيل إلى أن كل إنسان له نظام خاص به، وبالتالي إنه نوع من الاتصال بذواتنا وبطبيعتنا الداخلية الخاصة "أن أكون مخلصا لذاتي معناه أن أكون مخلصا لأصالي، والتي هي شيء أنا وحدي من يمكنه التعبير عنه واكتشافه، وتعبيري عنه اعرف نفسي بنفسي في نفس الوقت"³⁹ هذا المثال الأخلاقي يعكس إذن ارتباط الأخلاق بالذات وبالطبيعة الداخلية للإنسان، وعلى الإنسان أن يكون وفيًا لذاته ومخلصا لأصالته، لكي يكون قادرا على معرفة ذاته، ويقرر في الآن نفسه الخير الخاص به.

وانطلاقا من فكرة الأصالة تأتي أهمية الحوار الداخلي، لأن نمط الحياة الإنسانية قائم في جوهره على التمازج وبالتالي ميزتها الحيوية تتمثل في "طابعها الحوارية"، حيث تلعب اللغة التي نستعملها في هذا الحوار دورا مهما في فهم ذاتنا، وفي تحديد هويتنا وكذلك مع الذات الأخرى التي تؤثر فينا وهو ما يطلق عليه جورج هربرت ميد "الأخرون المانحون للمعنى"⁴⁰ وهذا ما يدل على اكتشافنا لهويتنا الخاصة لا يكون في عزلة بل بالحوار الذي أجريه مع الآخرين، وانطلاقا من هذا التصور الجديد حول الهوية المتولدة عن طريق الحوار الداخلي أي ذاتية جوانية، فإن "هويتي الخاصة تتوقف بشكل حيوي على علاقتي الحوارية مع الآخرين"⁴¹، هذه الخاصية التحوارية تمكننا من إدراك ذاتنا وبالتالي يصبح بإمكاننا تحديد هويتنا، وكذلك الحال مع الجماعات أو الأقليات الثقافية لا تدرك خصوصيتها، إلا بالتفاعل مع الجماعات الأخرى وذلك من أجل نيل الاعتراف بها بوصفها جماعة متميزة عن الجماعات الأخرى المتمثلة في الأكثرية، من هنا يخلص تاييلور إلى أن الهوية الحديثة "تشكل بطريقة حوارية"، ويظهر هذا الحوار في العائلة والأصدقاء وجماعات الانتماء⁴².

4-4- سياسة الاعتراف ورهان الاندماج الثقافي عند تاييلور:

يؤمن تاييلور أن مفهوم الهوية الحديثة يتجسد فعليا عند شعور الشخص " بهوية سياسية والمتمثلة في تلك الرابطة مع أولئك الذين يكونون الشعب ، وتربطه معهم قيمة مشتركة قوية أو هدف قوي"⁴³ مما يتيح لهذا الشخص أن يشعر بالانتماء إلى هذه الدولة، التي تكفل له حقوقه، في إطار قيم ذلك الشعب ونظامه الأخلاقي.

وهذا الطرح الذي يجنح إليه تايلور رفقة دعاة التيار الجمعاتي الذي ينتمي إليه، حيث يؤكد فيه أن الليبرالية قد فشلت في وضع حد للتفاوت وعدم المساواة بين الهويات والجماعات الثقافية، لاسيما ما يتعلق بالأقليات في ما يعرف بالتعددية الثقافية، وأنها فشلت وذلك في حصرها لمسألة التفاوت في مجال الفرد مستبعدا الجماعة⁴⁴ وإصرار الدولة الليبرالية كذلك على التفاعل مع المواطنين، كمجرد ذوات فردية، دون إعطاء أهمية تذكر للجماعات الثقافية، هذا الأمر الذي استفحل في المجتمعات الغربية الديمقراطية القائمة على مسلمات النموذج الليبرالي الكلاسيكي، في تمجيدها للفرد دون اعتبار لجماعته الثقافية، تجعل من الاعتراف بالثقافات المختلفة أمرا أساسيا ومطلوبا .

وهو ما يعبر في نظر تايلور عن وجوب " هوية سياسية " تتمتع بها الدولة الديمقراطية الحديثة، التي ينظر إليها الأفراد على أنها الكيان الذي ينتمون إليه، أي أنها كيان للجميع دون استثناء، وهذا هو المعنى الحقيقي للدولة الحديثة الذي تمّ تغييره، لأنه حسب تعبيره " تحتاج الدولة الديمقراطية الحديثة إلى (شعب)، يمتلك هوية جماعية قوية، تفرض علينا الديمقراطية إبداء قدر أكبر من التضامن ومن التزام بعضنا اتجاه بعض في مشروعا السياسي المشترك⁴⁵ وعليه تلعب الهوية السياسية في هذا المقام، الدور الأساس في الحفاظ على ملامح هذه الهوية الحديثة، والذي ينبغي أن تكون عليه الدولة الحديثة ذات التوجه الديمقراطي الليبرالي، والتي تجعل أفرادها يحملون شعورا بالانتماء، فالهوية اليوم حسب تايلور لا يكون لها معنى، إن لم تكن مرتبطة " بالمواطنة " والتي تشكل في آخر المطاف وعي بهويتي وبكياني السياسي، مع بقاء الانتماءات العرقية والدينية حاضرة⁴⁶.

كما يدعو تايلور إلى إعادة تأسيس ديمقراطية ليبرالية مبنية على الخير العام المشترك، بدلا من الخيرات المتقاربة التي تنحصر في المصالح الخاصة والذي يطلق عليه اسم الإنسانية المدنية، حيث تصبح الجمهورية المؤسسة للحرية، وتؤدي إلى نوع من الحكم الذاتي التشاركي للمواطنين⁴⁷ ولا يتحقق الخير العام إلا حينما يعتبر المواطنون أن المؤسسات السياسية تعبر عنهم، وأن الحكم الذاتي يشكل جانبا من جوانبهم الذاتية، كما يحاول تايلور في دراساته إعطاء للمواطنة بعدا سياسيا تشاركيا تفتقد له الفردية القانونية، بمعنى آخر يحاول تشارلز تايلور أن يستبدل الحرية السلبية بحرية إيجابية تتمثل في صنع القرار، وبتعبير آخر فإن المصلحة التي يتقاسمها المواطن مع غيره ليست أدوات بل وجودية، وأن تحقيق الفرد لذاته يقتضي المرور عبر الخير العام، والمواطنة تتطلب نوعا من الخير والوطنية الجمهورية وفي جمهورية المواطن فإن كرامته تعني أن يعبر علانية عن حرته، فالتيار الجمعاتي لا ينفي الحرية الفردية بل ينتقد النزعة الفردية الليبرالية⁴⁸، وبهذا التحديد الذي يستهدف المشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية لجميع فئات المجتمع بما فيها الأقليات المهمشة أو المزدرية، تستطيع في آخر المطاف المحافظة على الهوية الثقافية التي باتت تتشكل منها المجتمعات الغربية الحديثة، وهذا بالتحديد ما تهدف إليه سياسة الاعتراف التي تحاول تجديد خطاب الحداثة الغربية، وذلك عبر تجاوز الأحادية الليبرالية إلى النموذج الحوارية للهوية الإنسانية .

5- النقاشات المعاصرة حول سياسات الهوية:

أثارت سياسات الهوية identity politics التي ظهرت في النقاشات المعاصرة، بين التيار الجمعاتي وفي مقدمتهم تشارلز تايلور بالإضافة إلى ألسداير ماكينتير (McIntyre Alasdaire)، مايكل ولزر (Michael Walzer) ومايكل صاندل (Michael Sandel) والليبراليين جون راولز (John Rawls)، ويل كيمليكا (Will kymlicka)، جدلا واسعا وكانت القضية الأبرز هي تحول الاهتمام في مجال العدالة الاجتماعية "إلى المطالبة العلنية بالاعتراف بالاختلافات الهوياتية والثقافية" ⁴⁹، وهو ما تشهده المجتمعات الليبرالية الكلاسيكية، بعدما تحولت من مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات، إلى مجتمعات تكاد تندمج انسجاما تاما، أي وحدة في اللسان والأصل العرقي والهوية القومية، وفي نفس الوقت لم تحظى الأقليات العرقية والدينية والثقافية بالاعتراف الكامل، رغم ادعاء الليبرالية بالحرية والمساواة كقيمتين كونيتين، لكن هذا لم يتحقق رغم الحديث عن قومية ليبرالية، بل ألقت كما يسميه المفكر الكندي ميشيل سيمور باسم مفارقة الليبرالية، وما يسميه الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا مفارقة القومية الليبرالية، وما يسميه باحثون آخرون مفارقة الهوية الحديثة، وما يسميها تايلور بوضعية ساد فيها العمى عن الاختلافات، وبالتالي "صار الإنسان المعاصر يحيا في آن واحد برغبة في هوية (ليبرالية) وبتوق إلى اختلاف (قومي)" ⁵⁰.

وأمام هذه المفارقة توسع الحديث أكثر خلال الربع الأخير من القرن الماضي، بين أهل الحرية الفردية الليبراليون، وأهل الجماعة مع الجمعاتيين، حيث خلص هذا التيار الأخير، إلى اعتبار الفكر الليبرالي تفكير فردي يعاني من انفصاله عن الواقع، وتعبير آخر "فإن الفكر الليبرالي ينظر إلى الفرد بشكل مجرد، في حين أن هذا الفرد يوجد دائما في حقيقة اجتماعية وثقافية معينة، ويخضع دائما لتجربة ثقافية تمنح معنى لوجوده" ⁵¹، هذا الطرح يضعنا أمام إشكالية محورية أثارها سياسات الهوية، بين الليبراليين الجدد والجمعاتيين، تمحورت أبرز نقاطها حول مسألة الحقوق الثقافية وكيفية إدماجها ضمن لائحة الحقوق الوطنية والكونية من عدمه ⁵²، وهنا يقدم تايلور مقارنته الجديدة حول فكرة التعددية الثقافية في ضوء سياسة الاعتراف التي ينتهجها انطلاقا من:

5-1 تجاوز العمى عن الاختلاف: والتأسيس لسياسة اعتراف بالاختلاف الثقافي:

في كتابه سياسة الاعتراف يناقش تايلور فكرة "العمى عن الاختلاف" كجزء من تحليله لفكرة العدالة الاجتماعية في المجتمعات التي أصبحت اليوم متعددة الثقافات، إذ يرى أن بعض السياسات أو الممارسات قد تتجاهل أو تقلل من أهمية التنوع والاختلاف بين الأفراد أو الجماعات، وهو ما يلاحظ في الدول الليبرالية التي تدعي أنها ديمقراطية، وتحترم فيها جميع الحقوق، وكذا تعزيزها لمبدأ سياسة الاحترام المتساوي، والمساواة الشاملة لحقوق معينة دون أخرى، وحسب تايلور فإن هذه الليبرالية الإجرائية أو ليبرالية الحقوق كما يسميها لم تنجح، كونها منحت الأقليات التي تعيش في كنفها حقوق سياسية كاملة، ولم

تهتم بإعطاء تلك الأقليات حقوقهم الثقافية والدينية، لأنها اهتمت بمسائل حقوقية من قبيل الحق في الحياة، في الحرية، في العدالة، في حرية التعبير، الحرية الدينية وهي بمثابة إجراءات قانونية، لكنها أغفلت على حقوق أساسية أخرى مثل العلامات التجارية باللغة التي يختارها المرء⁵³ بالإضافة إلى حقوق أخرى قد تم التغاضي عنها، إذ يتم وضع حد لهذه الامتيازات التي كان من اللازم عدم انتهاكها، وتعدّ حالة الكيبك Québec نموذجاً لصراع هذه الحقوق التي يراها غير مضيافة ومذنبية في حق وجود الاختلاف الثقافي، حيث تضمن مجموعة من الحقوق للمواطنين، وغالبا ما تكون لصالح الثقافة المهيمنة على حساب ثقافة الأقلية. وبالتالي فهي تمثل "شكل من أشكال سياسات الاحترام المتساوي كما هي مكرسة في ليبرالية الحقوق، غير مضيافة للاختلاف"⁵⁴ لأنها لا تستطيع استيعاب ما يطمح إليه أعضاء المجتمعات المتميزة حقاً، ويرجع السبب في كون المجتمعات الليبرالية الغربية مذنبية في حق التعددية الثقافية، وعمياء للاختلاف حسب تايلور بسبب "ماضيها الاستعماري، وجزئياً أيضاً لأنها تهتمش فئات من شعوبها ذات الأصول الثقافية الأخرى... نحن إذن مرة أخرى أمام مشكلة الاعتراف"⁵⁵، والسبب راجع في رأيه أن الليبرالية الغربية "تجاوز بدون مرر بتقييد الحريات الدينية للأقليات المهاجرة اعتماداً على قوة ترتيباتنا الدستورية التاريخية، كما أنها في الآن نفسه تبعث لهذه الأقليات برسالة مفادها أنهم لا يتمتعون بأي حال بالنديّة مع التيار السائد منذ زمن طويل"⁵⁶.

وهنا يدعو تايلور إلى ضرورة البحث عن نموذج ليبرالي جديد منفتح ومعتدل "وأن نعترف جميعنا بالقيمة المتساوية لمختلف الثقافات، بمعنى ليس فقط تركها تستمر في الوجود، إنما أيضاً الاعتراف باستحقاقها لذلك"⁵⁷ كما يأخذ في الحسبان وجود التنوع الثقافي للمجتمعات الإنسانية مع الإبقاء على سياسة التجانس الشامل في الحقوق والواجبات الفردية دون إلغائها. كتمتع الجميع بحقوق مدنية متساوية، بغض النظر عن العرق أو الثقافة وهو من شأنه أن يفرض قيمة متساوية للثقافات، ويتجاوز عى الاختلاف السائد في الأنظمة الليبرالية. وفي هذا السياق يتبين لنا أن أفكار وتوجهات تشارلز تايلور التي طرحها، لا تتعارض مع المنظور الليبرالي الفردي، ولكن يقترح في الآن نفسه مراجعة بعض مبادئ الديمقراطية الليبرالية وتعيين حدودها والنظر في إمكانية إصلاحها من خلال انفتاحها على التنوع والتعدد الثقافي والأخلاقي للمجتمع الحديث... ويدعو في مقابل ذلك إلى تغيير مبدأ المساواة، كونه مبدأ غير كاف أخلاقياً، ويجب إحلاله بمبدأ الإنصاف (équité) الذي يأخذ بعين الاعتبار الحالات والوضعيات الخاصة، ويتجاوب مع المجتمعات المتعددة الثقافات (multiculturelle)⁵⁸.

كما أن الدولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة مطالبة على تلبية مطالب الإنسان المتمثلة في "الانتماء إلى جماعة إنسانية تعبر عن آرائه وقناعاته وطموحاته، والاعتراف بكرامته كشخص له فرادته وخصوصيته"⁵⁹ وهنا يصبح الاعتراف ضروريا وملحاً داخل مجتمعات تعرف تعدداً ثقافياً، ويصبح حينئذ عاملاً مهماً في الوحدة الوطنية للمجتمعات الديمقراطية، من خلال اندماجهم داخل النسيج المجتمعي، وهذا التنوع الثقافي والانتماء لثقافة ما يشكلان مقوماً ضرورياً للهوية الفردية واستقلاليتها، وهنا يتطلب

على الدولة الليبرالية الحد من حياديتهما ازاء القضايا الهوياتية، ويذهب تاييلور إلى أعمق من ذلك في تصوره إلى أن الدعم الليبرالي للتعدد الثقافي، لا يميّز بين ثقافة وأخرى "ولا يعني بتفاعل الثقافات وتقابسها"⁶⁰، لكنه يطرح في تأصيله الفلسفي لمشروع الاعتراف السياسي بمفهوم المثاقفة (inculturalisme)، حيث تنصهر فيها المكونات الثقافية المكوّنة للهوية الفردية داخل الجماعة التي ينتهي إليها، من خلال الوحدة والتشارك في الاختلاف " فالمثاقفة تقاوم أنماط التجانس على اختلافها وتقدم أنموذجا للعلاقة بين المكونات العرقية يحكمه التفاعل على قاعدة احترام الاختلافات"⁶¹، والدليل على ذلك الأنموذج الكندي الذي يطرحه تشارلز تاييلور القائم على أنموذج ثقافي الذي يرفض استيعاب ثقافة الأقلية العرقية في ثقافة الأكثرية والعمل على "تقويم التقارب" بين جميع المكونات (الأكثرية والأقليات) من خلال غرس قيم التواصل والتشاور والتفاعل من أجل الوصول إلى "تكوين ثقافة مشتركة، وإلى ابتكار هوية مشتركة لا تلغي أيا من الخصوصيات أو تسعى إلى استيعابها حتى تجانسها، إنما تدعو إلى التفاعل الفريد مع ثقافة الأكثرية الحاضرة"⁶²، وهذا ما يفضي في الأخير، إلى توسيع مفهوم المواطنة مع جميع أطراف المجتمع، سواء المهاجرين أو الأقليات الأصلية ضمن ما يسميه تاييلور المواطنة متعددة الثقافات إضافة إلى الإقرار بحدود الحرية التعاقدية واهمية الخير المشترك تلك هي مؤشرات ما يسميه تاييلور المشروع الديمقراطي الواسع⁶³.

7- خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، يتضح لنا أنّ تشارلز تاييلور حاول معالجة التعدد الثقافي وفق رؤية فلسفية وأخلاقية، تدعو إلى الاعتراف أو كما يعتبرها هو (الحاجة إلى الاعتراف) بالهويات أو بالأقليات مهما كانت انتماءاتها، وربطها خاصة بمفهوم الهوية الحديثة من منظور عملي معاصر، في وقت أصبح فيه الاعتراف بالآخر المختلف واحتضانه حاجة إنسانية حيوية وضرورية، وهذا من خلال تبني (سياسة الاختلاف) أو سياسة الاعتراف بالاختلافات الثقافية الحاصلة داخل المجتمع، انطلاقا من مفهوم الكرامة المتساوية بين جميع الناس، و التأكيد على أصالة كل هوية في أن تعيش حياتها الخاصة، وفي نفس الوقت تحافظ على ولائها للجماعة التي تنتهي إليها. كون سياسة الاعتراف عموما و الهوية الثقافية خصوصا، تنظر إلى الفرد باعتباره عضو في الجماعة، و تتكون صورته عن ذاته انطلاقا من انتمائه الثقافي.

غير أن هذه السياسة التي أبان عليها تاييلور والمتمثلة في تحقيق المساواة بين الثقافات، والتي تكون في صالح الجماعات أو الأقليات المزدرية أو المحرومة خصيصا، قد يؤدي إلى صراع وحقد بين الجماعات الثقافية، كما أن سياسة الاعتراف بالتمايزات الثقافية تواجهها عوائق كبرى تتمثل في الأساس الثقافة المهيمنة، والتي تمثل الأكثرية التي لا تزال تسيطر على ثقافة الأقلية سياسيا واقتصاديا، وحتى على المستوى الحقوقي، والسبب راجع كما يراه الكثيرون إلى عقلية الغرب التي قامت على الاستعمار والسيطرة، وأيضا في غياب هيئات ومنظمات حكومية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا التوجه السياسي الجديد

القاضي بضرورة الاعتراف بالهويات والجماعات الثقافية مهما كانت جنسيتها وانتماءاتها، الأمر الذي أدى في بعض الدول الغربية إلى فشل نموذج ليبرالية الحقوق وبخاصة مجال الحقوق الثقافية. وما يمكن قوله في الأخير أن سياسة الاعتراف التي قدّمها تايلور، تحاول الاهتمام أكثر بالهويات الثقافية التي أصبحت تتشكّل منها المجتمعات المعاصرة، كون الأفراد ليسوا كيانات معزولة، بل هم جزء من جماعات ثقافية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل هويتهم، وعليه فالهوية لا تتشكّل فقط من خلال الاعتراف الفردي، بل من خلال الاعتراف بالجماعات الثقافية التي ينتهي إليها الأفراد، وهذا الاعتراف الجماعي والرسعي من لدن الدولة، هو الذي يعزز من قيمة الهوية ويمنح الأفراد شعوراً بالانتماء والتقدير، لتصبح بذلك سياسة الاعتراف التي قدمها تشارلز تايلور، بمثابة مشروع أخلاقي واجتماعي وسياسي، تهدف إلى تجسيد سياسة الاحترام المتساوي في الكرامة الإنسانية في مجتمع متعدد الثقافات.

8. قائمة المراجع:

- ¹ تشارلز تايلور. فيلسوف كندي ولد سنة 1931 بمدينة مونتريال في كندا. يعتبر أحد الأساء البارزة في عالم الفلسفة وخاصة في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية أبرز أعماله - منابع الذات عام 1989- وأخلاقيات الإصالة - عصر علماني- و سياسة الاعتراف- كما شكلت أفكاره دوراً حاسماً في فهم التنوع الثقافي واحترام الاختلافات بين الثقافات وفي كيفية التفاعل بينها . وقد عينته الحكومة الكندية في اللجنة الاستشارية الخاصة بممارسات التكيف المتصلة بالاختلافات الثقافية رفقة عالم الاجتماع جيرار بوشار . عام 2007م.
- ² آرمان ماتالار، التنوع الثقافي والعولمة، ترجمة: خليل أحمد خليل، مؤسسة بن راشد آل مكتوم، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2008، ص 20.
- ³ مصطفى بن تسمك، مفارقات التعددية الليبرالية، مؤمنون بلا حدود، 1-7476 <https://www.mominoun.com/articles>، ماي 2021.
- ⁴ سافيدان باتريك، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2011، ص 9.
- ⁵ بورزاق ميمنة، الثقافة بين التعددية والعولمة، مجلة مقاربات فلسفية، العدد 2020/01، ص 208.
- ⁶ الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، صكوك حقوق الإنسان،
- ⁷ <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/universal-declaration-cultural-diversity>
- ⁸ لويس رودريغس، التعددية الثقافية، ترجمة عقيل العبودي، مجلة الحكمة - <https://hekma.org/>، 2021/01/11.
- ⁹ كاظم نادر، خارج الجماعة عن الفرد و الدولة والتعددية الثقافية، دار السؤال للنشر، بيروت، ط1، 2016، ص 57.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 58.
- ¹¹ راتنسي علي، التعددية الثقافية، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هندناوي، القاهرة، ط1، 2017، ص 17.
- ¹² كوش دنيس، مفهوم الثقافة في العلوم الإثناعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص 185.
- ¹³ حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص 37.
- ¹⁴ لويس رودريغس، التعددية الثقافية، ترجمة عقيل العبودي، مجلة الحكمة - <https://hekma.org/>، 2021/01/11.
- ¹⁵ سايد مطر، مسائل التعدد والإختلاف في المنظومة الليبرالية الغربية، مدخل لدراسة أعمال تشارلز تايلور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص 79.
- ¹⁶ حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص 46.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 43.
- ¹⁸ عاد عبد الفتحي، سوسيولوجيا الهوية، جدليات الوعي والتفكير وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة القومية، ط1، بيروت، 2018، ص 178.
- ¹⁹ باري برايان الثقافة والمساواة نقد مساويات للعددية الثقافية، ج1، تر: كمال المصري، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د ط، الكويت، 2011، ص 46.
- ²⁰ <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/universal-declaration-cultural-diversity>، 2011، p. 1، kymlicka will & avigail Eisenberg(editors), identity politics in the public realm, UBC press, Toronto
- ²¹ يعقوبي محمود، معجم الفلسفة، دار الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1998، ص 174.
- ²² صليبا جميل، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، د ط، 1994، ص 530-531.
- ²³ Charles Taylor, multiculturalisme, différence et démocratie, Flammarion, paris, 2009, p 49.
- ²⁴ Charles Taylors, multiculturalism, examing the politics of recognition, Princeton, university press , p 34.
- ²⁵ الحفيظ محمد، إتقنا الأصولة وسياسة الاعتراف، مجلة العلوم الإنسانية ضفاف، العدد 2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض المغرب، 2017، ص 44.
- ²⁶ بومير كمال، النظرية النقدية لمدسة فرانكفورت، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، ط1، 2010، ص 130-131.
- ²⁷ أحمد موييس، التأصيل الفلسفي لنظرية الاعتراف في الخطاب الغربي المعاصر، أكسيل هونث نموذجاً، إشراف د براح مختار، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، 2017/2018، ص 35.

- ²⁶ درويش حسام الدين، مفهوم الاعتراف موقع مؤمنون بلا حدود <https://www.mominoun.com/articles85-8713>، سبتمبر 2023.
- ²⁷ بومير كمال، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010، ص 115-117.
- ²⁸ محمد الأمين بن الحيلالي، مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر، تحليل البنية الثقافية والاقتصادية للاعتراف، مؤمنون بلا حدود، 2019، ص 9.
- ²⁹ تاييلور تشارلز، سياسة الاعتراف، ترجمة: عبد الرحيم الدقون، عقول الثقافة، د ط، د ت، ص 14.
- ³⁰ المصدر نفسه، ص 14.
- ³¹ المحفوظ محمد، اتقاء الأصالة وسياسة الاعتراف عند تشارلز تاييلور، مجلة العلوم الإنسانية ضفاف، العدد 2، 2017 كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض المغرب، ص 38.
- ³² تاييلور تشارلز، سياسة الاعتراف، ترجمة: عبد الرحيم الدقون، عقول الثقافة، د ط، د ت، ص 33.
- ³³ قيس ناصر راهي، التأسيس الفلسفي لسياسة الاعتراف عند تشارلز تاييلور، مجلة حكمة، 81 - <https://hekma.org/>، 2020/07/30.
- ³⁴ تاييلور تشارلز، سياسة الاعتراف، ترجمة: عبد الرحيم الدقون، عقول الثقافة، د ط، د ت، ص 16.
- ³⁵ المصدر نفسه، ص 16.
- ³⁶ Charles Taylor, multiculturalisme , différence, et démocratie, Flammarion, paris, 2009, p 37.
- ³⁷ حسام الدين علي مجيد، انبعاث ظاهرة الهويات، قراءة في منظور المفكر الكندي تشارلز تاييلور، مجلة حكمة، <https://hekma.org/>، 19/ 2015/6/.
- ³⁸ تاييلور تشارلز، سياسة الاعتراف، ترجمة: عبد الرحيم الدقون، عقول الثقافة، د ط، د ت، ص 17.
- ³⁹ المصدر نفسه، ص 20.
- ⁴⁰ المصدر نفسه، ص 21.
- ⁴¹ المحفوظ محمد، اتقاء الأصالة وسياسة الاعتراف عند تشارلز تاييلور، مجلة العلوم الإنسانية ضفاف، العدد 2، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض المغرب 2017، ص 44.
- ⁴² الزاوي بغورة، الهوية و سياسة الاعتراف تشارلز تاييلور نموذجاً، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 199.
- ⁴³ تاييلور تشارلز، المختللات الاجتماعية الحديثة، ترجمة الحارث النبيان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط1، بيروت، 2015، ص 213.
- ⁴⁴ الزاوي بغورة، الهوية وسياسة الاعتراف تشارلز تاييلور نموذجاً، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 196-197.
- ⁴⁵ تشارلز تاييلور وآخرون، قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، بيروت، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع السنة 2013، ص 81.
- ⁴⁶ رشيد حاج صالح، لماذا عادت الهويات لتتصدر عالم اليوم ن نقد تاييلور للحداثة و علمائها، مجلة تبين، العدد 41، المجلد 11، السنة 2022، ص 78.
- ⁴⁷ Charles Taylors les sources de l'identité moderne op. cit , p ,112.
- ⁴⁸ Caille, Alain & Lazzeri, Christian & Senellart, Michel (sou dir.), 2001, Histoire raisonnée de la philosophie morale et politique, Le bonheur et l'utilité, Paris, La Découverte,
- ⁴⁹ بن تمسك مصطفى، أصول الهوية الحديثة وعللها، مقاربة تشارلز تاييلور نموذجاً، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، لبنان، 2014، ص 217.
- ⁵⁰ تاييلور تشارلز، سياسة الاعتراف، ترجمة: عبد الرحيم الدقون، عقول الثقافة، د ط، د ت، ص 2.
- ⁵¹ الزاوي بغورة، الهوية وسياسة الاعتراف تشارلز تاييلور نموذجاً، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 197.
- ⁵² بن تمسك مصطفى، أصول الهوية الحديثة وعللها، مقاربة تشارلز تاييلور نموذجاً، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، لبنان، 2014 ص 222.
- ⁵³ تاييلور تشارلز، سياسة الاعتراف، ترجمة: عبد الرحيم الدقون، عقول الثقافة، د ط، د ت، ص 47.
- ⁵⁴ المصدر نفسه، ص 48.
- ⁵⁵ المصدر نفسه، ص 51.
- ⁵⁶ تشارلز تاييلور وآخرون، قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، بيروت، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع السنة 2013، ص 87.
- ⁵⁷ المصدر نفسه، ص 52.
- ⁵⁸ الزاوي بغورة، الهوية وسياسة الاعتراف تشارلز تاييلور نموذجاً، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 197-200.
- ⁵⁹ سايد مطر، مسائل التعدد واختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية، مدخل لدراسة أعمال تشارلز تاييلور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص 9.
- ⁶⁰ المرجع نفسه، ص 80.
- ⁶¹ المرجع نفسه، ص 80.
- ⁶² المرجع نفسه، ص 81.
- ⁶³ بن تمسك مصطفى، أصول الهوية الحديثة وعللها، مقاربة تشارلز تاييلور نموذجاً، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، لبنان، 2014، ص 227.